

قائمة التعليقات / حركة صحة الشعوب

تدعو حركة صحة الشعوب الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع السنوي 73 لمنظمة الصحة العالمية الى التركيز على:

- تعزيز التدابير الدولية لمواجهة هذه الأوبئة في المستقبل وعلى نحو متكامل وشامل
- تعزيز مساءلة الحكومات فيما يتعلق بالتأهب والتحصينات اللازمة لمواجهة الوباء والتصدي له وفقاً للممارسات الفضلى لمعايير الصحة العامة ومبادئ حقوق الإنسان.

وبالتزامن مع أولويات مواجهة الوباء، ينبغي التركيز على أهداف صحية عالمية أوسع نطاقاً؛ ومنها العمل على المحددات الاجتماعية للصحة، والعمل على الإنصاف في الوصول للصحة، بما يضمن تعزيز أنظمة الرعاية الصحية في كل دولة على المستوى المطلوب، للتمكن من الأعمال التدريجي للحق في الصحة والرعاية الصحية.

إن السعي وراء لتحقيق تلك الأهداف ضروري للاستعداد العالمي، ولكن يجب أن يستجيب التخطيط والاستعداد العالمي للتأهب على تحقيق تلك الأهداف. وتنتظر حركة صحة الشعوب لهذا الاجتماع وفق مجموعة من الملاحظات، يجب أن يتضمنها القرار المقترح على النحو الآتي:

أولاً: طلب و/أو تمكين المدير العام من اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية في الاستجابة للوباء

ثانياً: التركيز على التوجيه لاتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل الجمعية (في المداولات المقبلة).

ثالثاً: تأييد ودعم السياسات الفاعلة في المستقبل على مستوى المؤثرين الرسميين، وعلى مستوى المنظمات الدولية المختلفة

رابعاً: وضع مبادئ واضحة لاستجابة الدول الأعضاء لكوفيد 19 (والتي بموجبها ينبغي محاسبة الدول الأعضاء على تلك المبادئ).

وقد عملت حركة صحة الشعوب على تفسير وصياغة تعليقاتها على قرار الاتحاد الأوروبي وفق العناوين الأربعة الآتية:

أولاً: طلب و/أو تمكين المدير العام من اتخاذ إجراءات محددة في الاستجابة للوباء.

تقدر حركة صحة الشعوب الأحكام العديدة الواردة في مشروع القرار والتي تؤيد دور الأمانة العامة في الاستجابة لكوفيد 19. ونحن نقدر الاعتراف بالدور والقيادة الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في مواجهة الوباء.

وتصادق حركة صحة الشعوب على الفقرة 9.6 op التي تدعو منظمة الصحة العالمية للعمل مع المنظمات الأخرى "لتحديد المصدر الحيواني للفيروس وطرق انتقاله للبشر بما في ذلك الدور المحتمل للمضيف الوسيط، من خلال جهود بعثات التعاون العلمي التي تعمل على تدخلات مستهدفة، وكذلك من خلال تكثيف الجهود البحثية للحد من مخاطر واحداث مماثلة، وكذلك تقديم توجيه لكيفية منع إصابة الحيوانات والبشر ب-SARS COV2 وكذلك الحد من المزيد من مخاطر ظهور وانتقال الأمراض الحيوانية."

يتكرر ظهور الاوبئة من الأمراض الحيوانية المنشأ بوتيرة متزايدة وهناك أيضا حاجة لإجراء تقييم ليس فقط التفشي المباشر للوباء، ولكن أيضا اكتشاف دور علاقات البيئة المتغيرة، وكيف يجب معالجتها لتقليل احتمالية انتشار الأوبئة في المستقبل وينبغي أدراج هذا الموضوع في مشروع القرار. وتؤيد حركة صحة الشعوب فقرة رقم 9.10 و التي تدعو إلى "الشروع في أقرب وقت ممكن، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، في عملية تقييم تدريجية محايدة ومستقلة وشاملة، بما في ذلك استخدام الآليات القائمة حسب الحاجة لمراجعة الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من الاستجابة الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية لكوفيد 19 "

إن عدم وجود أي إشارة صريحة إلى تقييم سياسات وممارسات وتجارب الدول الأعضاء في هذه الفقرة أمرٌ لافت للنظر، لذلك تدعو حركة صحة الشعوب على تعديل هذه الفقرة لتوضيح "أن الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة " تشمل إجراءات وخبرات والدروس المستفادة للدول.

وتقترح حركة صحة الشعوب تضمين هذه الفقرة في مرجع واضح لتعزيز السلطات الاستشارية الطارئة للمدير العام بدون الحاجة إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية على الصعيد الدولي، والنظر في إمكانية ان اعتماد قرار اللوائح الصحية الدولية بالاعتماد على الانتقال الدولي للوباء. كما يجب مراعاة القواعد المتعلقة باليات التحقق حتى يكون المدير العام قادر على ممارسات العناية الواجبة في الإبلاغ عن تفشي المرض في أي بلد.

تدعو فقرة رقم 9.3 المدير العام إلى مساعدة ومطالبة الدول الأعضاء الامتثال للوائح الصحية الدولية، مع العلم أنه لا توجد سلطة واضحة لمراجعة إجراءات الدول الأعضاء في الامتثال لهذه التوصيات المؤقتة من قبل منظمة الصحة العالمية. وكذلك لا توجد أحكام في المسودة تتعلق باليات لمراجعة الدول الأعضاء في الالتزام بمشاركة المعلومات أو الامتثال بمبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق في عمليات الإغلاق وشروط الحجر والعزل الصحي. لذلك يجب أن تكون الدول الأعضاء مسؤولة عن الجهود التي تبدأ في معالجة الآثار المتعلقة بمواجهة الفيروس، والتدابير المطبقة على السكان الأكثر احتياج، ومع ذلك فإن المسودة، لم تتناول بشكل ملائم احتياجات المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية، وظروف عمل العاملين الصحيين وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية.

تدعو حركة صحة الشعوب إلى تمكين المدير العام من الولاية الدستورية والموارد المالية، حتى تتمكن منظمة الصحة العالمية و بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، من إطلاق واستمرار التدخلات ذات الطابع الطبي و الإنساني في الأماكن التي يتواجد فيها تجمعات كبيرة من اللاجئين و عديمي الجنسية من اللذين لم يتلقوا معايير الرعاية والحماية المطلوبة، أو في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، غير القادرة على التعامل مع موجة الحالات او الأزمة الإنسانية الناتجة عن الوباء و والاستجابة له.

ثانياً: الالتزام بالمزيد من التدابير من قبل الجمعية.

تطالب الفقرة 9.9 من المدير العام التأكيد من تزويد الأمانة العامة بالموارد الكافية لدعم الدول الأعضاء لمنح الموافقات التنظيمية للتشخيص والأدوية واللقاحات، وليس من الواضح ما إذا كان هذا يعني ضمناً الحاجة إلى إعادة توزيع ميزانية الأمانة العامة أو جمع أموال خصيصاً لهذا الغرض.

تدعو حركة صحة الشعوب الدول الأعضاء بالاعتراف على ظروف النقص في تمويل منظمة الصحة العالمية، بجانب القيود الخاصة بالجهات المانحة ، وتدعو كذلك الدول الأعضاء على رفع تجميد المساهمات المقدرة ووقف العمل بالقيود الخاصة بالتمويل من الجهات المانحة.

تقدر حركة صحة الشعوب الاعتراف في (PP13) بالحاجة "لجميع البلدان من الوصول في الوقت المناسب دون عوائق إلى التشخيص ذي الجودة والأمن والفعال، وبأسعار معقولة، إضافة إلى العلاجات والأدوية واللقاحات والتقنيات الصحية الأساسية ومكوناتها وكذلك المعدات اللازمة للاستجابة كوفيد 19".

وأيضاً تقدر حركة صحة الشعوب الطلب الوارد في فقرة 9.8 بأن يقوم المدير العام "بتحديد وتوفير الخيارات... للنظر فيها من قبل الهيئة الإدارية من أجل زيادة قدرات التطوير والتصنيع والتوزيع اللازمة للوصول العادل والشفاف لعلاجات وتشخيصات وأدوية، ولقاحات ذات جودة وفعاله وامنه وباسعار مقبولة وفي الوقت المناسب".

ومع ذلك، فهذه المهمة خجولة وحذرة للغاية ("لتحديد إعداد الخيارات"). ومن هنا تدعو حركة صحة الشعوب الدول الأعضاء إلى مطالبة المدير العام لمضاعفة جهوده بمساعدة الدول في تأمين استحقاقاتها وحقوقها لحماية صحة شعوبها من خلال تطوير القدرات التي تحتاجها لاستخدام مرونة TRIPS ، و GSPOA, CBD و بروتوكول ناغويا و غيرها من البروتوكولات الدولية من أجل الوصول الكاف إلى هذه المنتجات وضمان الأمن الصحي.

وتدعو حركة صحة الشعوب منظمة الصحة العالمية، إلى إنشاء منصة ابتكار مفتوحة للمشاركة العامة والسريعة للجميع، لإيجاد نتائج للبحث وحل المشكلات وسد الفجوات المعرفية، وتحقيقاً لهذه الغاية يتطلب تأمين الالتزامات والتعهدات من الدول والأفراد المشاركين في هذا البحث والتطوير.

تلاحظ الحركة الإشارة إلى التحرك العاجل للوصول إلى لقاحات كوفيد 19 (ACT)، للاستجابة العالمية لفيروس كورونا . (The Coronavirus Global Response) أن النداءات المخصصة ليست بديلاً عن ضمان التمويل الكافي والمرن لمنظمة الصحة العالمية على أساس المساهمات الإلزامية.

تدعو حركة صحة الشعوب الدول الأعضاء على الاعتراف بأنه كل من ACT و نداء الاستجابة العالمي لكوفيد 19 لهما الأثر في تهميش منظمة الصحة العالمية كلاعب واحد في "شراكة متعددة المصالح" بدلا من تأكيد احترام دورها البارز بصفقتها السلطة التوجيهية والتنسيقية في العمل الصحي الدولي. هناك تضارب خطير في المصالح في تكوين ACT والتي يمكن أن تأتي عن طريق تنفيذ التراخيص الإجبارية أو الاستخدامات الأخرى ل TRIPS وتطوير الاعتماد الوطني على الذات في التقنيات الأساسية لمكافحة كوفيد 19.

وكذلك تلاحظ الحركة الدعوة الواردة في الفقرة 8.2 للمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين للعمل بشكل تعاوني على جميع المستويات لتطوير وفحص وتوسيع نطاق إنتاج التشخيصات والعلاجات والأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة وذات الجودة و الميسورة التكلفة للاستجابة لكوفيد 19، بما في ذلك الآليات القائمة لنقل التكنولوجيا، والتجميع التطوعي لبراءات الاختراع وترخيصها، لتسهيل الوصول إليها في الوقت المناسب، وبأسعار معقولة بما يتفق مع أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أحكام اتفاق "تريبس"، كما جاء في إعلان الدوحة حول اتفاق تريپس والصحة العامة بما في ذلك الآليات القائمة لنقل التكنولوجيا والتجميع الطوعي لبراءات الاختراع وترخيصها لتسهيل الوصول إليها في الوقت المناسب و بأسعار

تدعو حركة صحة الشعوب منظمة الصحة العالمية، على مواصلة استكشاف مختلف الأساليب لفصل أسعار الأدوية واللقاحات من الأرباح المستحقة من براءات الاختراع، بناء على عمل فريق الخبرات الاستشاري العامل والمعنى في البحوث والتنمية في إطار منظمة الصحة العالمية (CEWG) و الفريق الرفيع المستوى بشأن الحصول على الأدوية.

ثالثاً: تأييد واعطاء اهمية وثقل لتوجهات السياسات والمبادئ التي يجب تفعيلها في مرحلة لاحقة (بواسطة مؤثرين مختلفين يعملون على مستويات مختلفة وفي ظروف مختلفة).

تقدر حركة صحة الشعوب التعبيرات العديدة والتي تدعو للقلق في مسودة القرار في ما يتعلق بتأثير الوباء وعبارات التضامن. وتقدر الحركة الاعتراف بالتأثير غير المتناسب للوباء (بما في ذلك واستجابته الحكومات) على الأشخاص غير المحصنين والعاملين الصحفيين وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية . (PP12) ومع ذلك نأسف لعدم وجود أي إشارة إلى السجن أو مخيمات اللاجئين أو العمال المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل بسبب الإغلاق الكامل والأزمة الاقتصادية.

ونقدر الاعتراف بالحاجة إلى حماية الموظفين والمنشآت وخطوط الإمداد في حالات النزاع والحالات الإنسانية . (PP 14) والتأكيد على احترام القانون الدولي كشرط رئيس لإدارة كوفيد 19 في حالات النزاع (PP16) . كما أننا نقدر الاعتراف به، وتقدير التزام وتضحية العاملين في مجال الصحة، وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية وموظفي الأمانة العامة (OP3) is والدعوة (OP 5) من أجل مساعدة إنسانية وتنموية عادلة وفي الوقت المناسب.

الفقرة 8.1 تدعو " المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين " لدعم البلدان في تعزيز النظام الصحي، لكنه لا يبسير الى مساعدتها في إنشاء القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية، وترتبط القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية ارتباطا وثيقا في تعزيز النظام الصحي، ويجب الاعتراف بها كقضية صحة عامة عالمية مع الالتزام بتمويل دولي

تقدر حركة صحة الشعوب الاعتراف بتحسين المناعة كقضية عالمية للصحة العامة في الفقرة رقم ٦ (OP6) ولكنها تدين استبعاد اللقاحات في هذه الحالة(بالتأكيد الفعال على الإنتاج والتوزيع المستند إلى السوق مع الأسعار الباهظة والفشل في الاستثمار في تلبية احتياجات الصحة العامة التي تعد جزء من هذا النهج).

تدعو حركة صحة الشعوب إلى مراجعة استراتيجيات الإغلاق عبر البلدان والسياقات الخاصة بتلك البلدان، لفهم مدى فعالية هذه القيود أو مدى تناسبها أو إنسانيتها. من الضروري تقييم كيفية مقارنة الفوائد المحققة مع الخسائر في الأرواح والمعاناة بسبب الظروف الصحية الأخرى، وبسبب الجوع و المجاعة وفقدان سبل العيش، وفقدان الحريات جراء التعرض للعنف في أثناء هذه الإغلاقات. يجب أن يصبح الالتزام أساس للوصول ، والمحافظة على مستوى من التأهب للأنظمة الصحية التي تجعل هذه القيود المستقبلية أقل أهمية وأكثر انتقائية، التزاماً عالمياً.

رابعاً: مبادئ التوجيه لاستجابة الدول الأعضاء لكوفيد 19 والتي يجب محاسبة الدول الأعضاء عليها

تلاحظ حركة صحة الشعوب وتقدر المراجع المختلفة لوحدة التعاون الدولي والتضامن على سبيل المثال في الفقرة رقم (PP 19)

الفرقة رقم " OP1 تدعو بروح الوحدة والتضامن إلى تكثيف التعاون والتآزر على جميع المستويات لإحتواء جائحة كوفيد 19 والسيطرة عليه وتخفيفه".

يدل التعاون الى المساواة المتبادلة، ولكن لا توجد إشارات في هذه المسودة إلى مساءلة الدول الأعضاء عن التصرف بروح الوحدة والتضامن. لا تتظر حركة صحة الشعوب أن مساءلة الدول الأعضاء امام الامانة العامة ،ولكن مساءلة الحكومات تجاه شعبها. لتعزيز مثل هذه المسألة في حالة كوفيد، سيتطلب تقييماً محايداً ومستقلاً وتقييم مقارنة لأداء الدولة حتى نطمئن إلى استخلاص الدروس اللازمة. وهذا دور هام لمنظمة الصحة العالمية.

وفي الفقرات 7.15-7.1 OP7 تدعو المسودة البلدان إلى وضع خطة عمل شاملة لكوفيد . أن عناصر الخطة يجب أن تكون شاملة ولكن يلاحظ عدم وجود أي إشارات إلى التغذية والسجون ومراكز التوقيف واللاجئين والأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين و عديمي الجنسية. كما أننا معنيين بالتأكيد على العواقب الاقتصادية والإنسانية لعملية الإغلاق التي غابت عن الذكر، فالطريقة التي يجري فيها الإغلاق في العديد من الدول أدى إلى إلغاء العديد من حقوق الإنسان، وكذلك قوانين العمل، واستخدمت في تعزيز مراقبة الدولة والعمل ضد الأعداء السياسيين. ومما يثير القلق بنفس القدر ، انه لا يوجد اعتبار لمساءلة الدول الأعضاء بشأن تنفيذ مثل هذه الخطة.

تقدر حركة صحة الشعوب الإشارة الواردة في الفقرات OP9.3 و OP9.2 و PP8 إلى الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والامتثال لها. ومع ذلك، لا توجد إشارات مطابقة إلى أي آليات مساءلة في التنفيذ الكامل لمجموعة الالتزامات على الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية.

والاستثناء هو الضغط المستمر على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على القدرات الأساسية) انظر على سبيل المثال (OP 9.2) ومع ذلك، لا يوجد اعتراف بأن القدرات الأساسية في الدور الأساسي مرتبط ارتباطاً جوهرياً في تعزيز النظام الصحي، ولا تعترف بأن القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية، هي في الأساس قضية صحة عامة عالمية. إن الاعتراف العالمي بهذا من شأنه أن يعزز حالة تعبئة الأموال الدولية لتنمية القدرات الأساسية (وبالتالي لتعزيز النظام الصحي) في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

الفقرة OP7.1 تدعو الدول الأعضاء إلى تزويد منظمة الصحة العالمية “بمعلومات صحية عامة دقيقة وفي الوقت المناسب و مفصلة بما فيه الكفاية المتعلقة بمواجهة جائحة كوفيد 19 على النحو الذي تتطلبه اللوائح الصحية الدولية”. ولا يوجد ما يمنع القيام بذلك، أو يمنع وضع معايير للبيانات، ووضع إجراءات التحقق والتعليق بشكل مستقل.

تقدر حركة صحة الشعوب الدعوة في الفقرة OP7.15 للتمويل المستخدم برامج منظمة الصحة العالمية، ولكن هذا النداء ضعيف بسبب عدم وجود أي إشارة إلى تجميد المساهمات المقدرة، أو إلى الحاجة إلى تمويل مرن، بدلا من استمرار المانحين في تضيق الخناق على الميزانية الفعالة لمنظمة الصحة العالمية.

مبادئ الهيمنة

يجب صياغة قضايا التنفيذ هذه ضمن مجموعة من المبادئ الواسعة والمستمدة من حقوق الإنسان مثل تلك التي وضعها ديفيد مكوي في مدونة ل BMJ الخاصة بأبريل 29 “نحتاج إلى بيان رسمي”